

دور المصارف في هذه المرحلة وتخطّي الأزمة



عدنان القصار (فادي أبو غليوم)

عدنان القصار

1. دور المصارف اللبنانية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ÷ ملاذ آمن لاستقطاب الودائع والاستثمارات: برهن القطاع المصرفي اللبناني على الرغم من كل الظروف المحلية والإقليمية والدولية، أنه لا يزال ملاذاً آمناً للودائع والاستثمارات. واستطاع أن يحقق نمواً معتدلاً في ظل

ظروف تشغيلية صعبة. وتبين المعطيات أن النمو المحقق في الودائع بلغ 8 في المئة في العام 2012، مقارنة مع 7.9 في المئة في العام 2011. ÷ دور محوري في توفير التمويل للقطاع الخاص: سجلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص في العام 2012 زيادة نسبتها 10.6 في المئة، مقابل نسبة 12.9 للعام 2011، ومثلت في نهاية العام 2012 نحو 25 في المئة من إجمالي موجودات المصارف التجارية، مقابل نسبة 20.5 في المئة للديون على القطاع العام. وهذه مؤشرات جيدة لنسبة للظروف المحيطة بنا في المنطقة العربية وفي العالم.

÷ دور أساسي في توفير التمويل للقطاع العام، حيث بلغت حصة المصارف اللبنانية من مجموع الدين العام في نهاية 2012 نسبة 36.8 في المئة. ÷ دور متنامٍ في التنمية الاجتماعية: تصاعد خلال العقد الماضي دور المصارف اللبنانية في التنمية الاجتماعية التي أصبحت في صلب استراتيجياتها التطويرية، حيث توفر الهبات والتمويل للعديد من القطاعات المرتبطة بالتنمية البشرية والإسكان والتعليم والابتكار والتميز والبحوث والبيئة وغيرها من النشاطات.

÷ تنويه بدور «مجموعة فرنسبنك المصرفية» في مجال المسؤولية الاجتماعية (CSR) والتقدير الذي حظي به رئيسها من الأمم المتحدة لتكريس الميثاق

العالمي للأمم المتحدة.

÷ هو العامود الفقري للاقتصاد اللبناني وسرّ صموده وعافيته، وصورة لبنان المشرقة في الداخل والخارج. يبلغ حجم أصول القطاع المصرفي أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو معتاد على إدارة المخاطر، وسيظل أقوى من كل الأزمات في ظل القيادة الحكيمة للمصرف المركزي، والحرفية العالية للجهاز المصرفي وما لديهما من كفاءة ورصيد ومثابرة وحكمة وبعد نظر.

2. تحديات الاقتصاد اللبناني

÷ ارتفاع حدة التجاذبات السياسية المحلية والخطاب المتشنج: وانعكاساتها على الساحة الأمنية، وما أدت إليه من وقف لحركة السياحة وجمود في حركة الاستثمار.

÷ النشاط الاقتصادي: تباطؤ النمو والنشاط الاقتصادي إلى حدود 2 في المئة بشقيه الإستهلاكي والاستثماري بسبب الانعكاسات السياسية للأوضاع في سوريا، وتأثيرها في حركة نقل الصادرات اللبنانية.

÷ الدين العام: بحسب وزارة المال ازداد الدين العام الصافي بنسبة 5.9 في المئة إلى 74045 مليار ليرة في نهاية العام 2012، تضاف إلى زيادة بنسبة 3 في المئة سجلت للعام 2011.

÷ تراجع المالية العامة: هناك مخاطر من التراجع المنظور في أداء المالية العامة، خصوصا بسبب اتساع الإنفاق غير المنتج وإقرار «سلسلة الرتب والرواتب». اتسع العجز في الموازنة في العام 2012 ليشكل نسبة 9.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع نسبة 6 في المئة للعام السابق، بسبب زيادة بنسبة 14.1 في المئة في الإنفاق الذي لم يواز بزيادة في الإيرادات. 0 تعكس زيادة الإنفاق العام زيادة بنسبة 20 في المئة في دعم العجز في «مؤسسة كهرباء لبنان»، علما أن طاقة إنتاج الكهرباء تراجعت بنسبة 11.5 في المئة خلال العام 2012، بما يدل على مدى تراجع الأداء بالتزامن مع توسع الهدر. 0 التحديات الحالية الأكثر صعوبة ستكون في تمويل احتياجات الموازنة لتغطية تمويل احتياجات «سلسلة الرتب والرواتب» التي أحيلت إلى المجلس النيابي، وبات مصيرها رهناً بمصير الموازنة العامة للعام 2013، والتي تتضمن ضرائب مستجدة على القيمة المضافة والكماليات وعلى رسوم الطابع وغيرها، علما أن أرقام «السلسلة» أكبر من أن يستوعبها الاقتصاد اللبناني خلال هذه المرحلة من تباطؤ النشاط الاقتصادي، وستكون تأثيراتها في الاقتصاد وخيمة، خصوصا أن مفاعيل الزيادات الموعودة على الرتب والرواتب ستضمحل بسبب التضخم من جهة، والرسوم والضرائب الجديدة من جهة أخرى.

3. متطلبات النهوض

÷ استرداد هيبة الدولة ومنع أعمال الشغب وتأمين الاستقرار الأمني، بما يريح المواطن ويشكل مدخلا لإزالة المقاطعة السياحية العربية .
÷ لذلك تبرز أهمية نجاح دولة الرئيس المكلف تمام بك سلام في تشكيل حكومة وطنية تعمل على تهيئة الظروف السياسية الملائمة، وتعزيز الاستقرار الأمني لعودة لبنان إلى دوره الطبيعي كنقطة استقطاب رئيسة للاستثمارات العربية

التي تمثل 80 في المئة من إجمالي التدفقات الاستثمارية إلى لبنان، والتي تراجعت خلال العامين الماضيين من نحو 6 مليارات دولار إلى قرابة مليار واحد فقط.

÷ نحتاج إلى رؤية موحدة للحاضر والمستقبل الذي يريده الشعب اللبناني :
0 ارتكازا على تدعيم الاستقرار النقدي والمالية العامة وتقليص الدين العام الذي يقدر حاليا بنحو 57.7 مليار دولار .

0 ومسار يركز على ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإنفاق الاستثماري.
÷ أهمية تطبيق التزامات لبنان بالإصلاح وفقا لمؤتمر «باريس 3»، ووضع برنامج متكامل للإصلاح يستهدف الحد من الفساد والهدر في المال العام، وزيادة إنتاجيته، ومعالجة المعوقات البنيوية التي نواجهها في قطاعات الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وتعليم وغيرها من البنى التحتية والقطاعات من جهة أخرى .

÷ وضع خطة طوارئ اقتصادية تستهدف استعادة الانتعاش والنمو من خلال توفير البيئة والحوافز المناسبة لتنشيط الاستثمارات الخاصة واستقطابها إلى مجالات التنمية الحيوية للاقتصاد اللبناني، من خلال:
0 عدم فرض أية زيادات أو أعباء ضريبية جديدة في ظل التباطؤ الاقتصادي الحالي.

0 تفعيل الميزات التفاضلية للبنان في القطاعات الواعدة، وإقامة مناطق حرة في المناطق التجارية والصناعية .

0 إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإعادة تأهيل البنى التحتية وتحديثها، خصوصا أن العجز في مالية الدولة سيستمر ما لم تمض الدولة في هذا التوجه.

0 إطلاق مشروعات رائدة بشراكة مع القطاع الخاص، مثل المناطق الحرة للقوى الذكية للتكنولوجيا، والإعلام.

0 توفير الدعم المناسب للمؤسسات والشركات الخاصة المتعثرة، لا سيما بتقسيط الاستحقاقات الضريبية المتوجبة عليها وإلغاء الغرامات.

0 إصلاح أوضاع الضمان الاجتماعي، وإقرار قانون ضمان الشيخوخة.

4.رسالة المصارف: المصارف مستمرة بدورها في دعم القطاع العام بتجديد الاكتتاب بحدود الاستحقاقات، لكنها لا تستطيع الاستمرار بتمويل عجز الموازنة والنفقات العامة ما لم تلمس بشكل واضح إشارات جديدة للإصلاح لمصلحة الاقتصاد الوطني والمواطن.